التقرير الختامي الموجز للدورة العادية العشرين
للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الاسلامي
١٨ – ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢

جدة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية العشرين في جدة، المملكة العربية السعودية، من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢. وعُقدت المناقشة المواضيعية التقليدية للدورة في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ حول موضوع "***الحق في الحياة الأسرية: المنظور الإسلامي ومنظور حقوق الإنسان لمواجهة التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج:*** وافتتح الدورة مشارَكةً بين معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ومعالي نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، السيد ماجد الغانمي، ورئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور حاجي علي أسيكول، ثم انطلقت المناقشة المواضيعية. وإلى جانب أعضاء الهيئة، حضر الجلسات العلنية للدورة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة، ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن خبراء من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدّولية ذات الصّلة.

في البداية، هنأت الهيئة حكومة دولة قطر على تنظيم كأس العالم لكرة القدم بنجاح، وتبديد الدعاية السلبية عن الإسلام والمسلمين، ورفض معايير وأجندة الشذوذ الجنسي، وإبراز القيم الإسلامية المتمثلة في الرحمة والتسامح والوحدة في التنوع.

وأبرز رئيس الهيئة أن أهم مساهمة للهيئة هي تعميم مراعاة حقوق الإنسان في شؤون الحوكمة والتنمية في الدول الأعضاء وسد الفجوة التصورية بين المعايير والمبادئ الإسلامية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. ووصف اعتماد "*إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان*" بأنه إنجاز هائل لمنظمة التعاون الإسلامي، وأعرب عن أمله في أن يتم الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة قريبا على ميثاق منظمة التعاون الإسلامي المنقح لحقوق الطفل.

وفي إشارة إلى المناقشة المواضيعية للدورة، أكد رئيس الهيئة أن الأسرة هي النظام الأقوى والأكثر فعالية، والأكثر اقتصادا إلى حد بعيد، لبناء الكفاءة والشخصية، وبالتالي إنتاج مواطن صالح ومسؤول. وأبرز أن ثمة مجموعتين رئيسيتين من التحديات، خارجية وداخلية. أما الخارجية فتأتي من أولئك الذين يعيدون تعريف الزواج بشكل جذري ليشمل "*زواج المثليين*"، والسرد المنحرف الداعي إلى "*الزواج دون جنس*" و "*الشكل البديل للأسرة*". وتأتي التحديات الداخلية لمؤسسة الأسرة والزواج من الموضة المتنامية في الغرب المتقدم، والتي غدت تنتقل إلى أقلية في المجتمعات الإسلامية، مفادها بأن الزواج ليس شرطا لتكوين الأسرة. وفي الآونة الأخيرة، انخفضت معدلات الزواج وارتفعت معدلات الطلاق في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته عن تقديره لمساهمة الهيئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان باستقلالية ونزاهة وموضوعية تامة. وأقر بأن الهيئة اضطلعت بدور مهم في تقديم توصيات متماسكة إلى الدول الأعضاء وتحديث صكوك منظمة التعاون

الإسلامي لحقوق الإنسان التي تشمل اعتماد "*إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان*" ومراجعة "*عهد منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل*". كما قدم لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل حماية وتعزيز مؤسسة الأسرة.

وأعرب السيد ماجد الغانمي، نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، عن التزام حكومته الثابت بقضايا حقوق الإنسان. وأكد الدعم الكامل للهيئة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل منظمة التعاون الإسلامي وخارجها. وتحدث بإسهاب عن التدابير التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية لتعزيز القيم الأسرية المتسقة مع المبادئ الإسلامية التي تشمل تمكين المرأة وخلق بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية مواتية للتنمية المتناغمة للأسرة والمجتمع.

وتألفت المناقشة المواضيعية من ثلاث حلقات نقاش، بمشاركة المتحدثين الخبراء التالية أسماؤهم: السفير خليل هاشمي، منسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، السفيرة نسيمة بغلي، المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف، د. أفنان الشعيبي، المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة، البروفسور رحمات محمد، رئيس المجلس الوطني الماليزي لحقوق الإنسان، السيدة شارون سلاتر، رئيسة منظمة مراقبة الأسرة العالمية، الدكتورة أحمد فرح، من جامعة كامبردج، د. سيم تينتين، خبير من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – سيسرك، والسيدة سارة أمجد البديوي، مديرة بمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

وشارك أعضاء الهيئة وأعضاء أفرقة المناقشة وممثلو الدول الأعضاء أيضا بنشاط وتبادلوا وجهات النظر بشأن المناقشة المواضيعية. واستنادا إلى المناقشة الشاملة، اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية للمناقشة المواضيعية تصدر منفصلة.

وبهذه المناسبة، وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني الماليزي لحقوق الإنسان للتعاون وتبادل الخبرات في مجالات حقوق الإنسان. وكانت الهيئة قد تمكنت في وقت سابق من هذه السنة من توقيع مذكرات تفاهم للتعاون الفني مع المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وأوزبكستان وأذربيجان.

وعقدت الهيئة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورشة حول موضوع ***"الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: التحديات والفرص"*** يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢. وكان الغرض منها فهم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وتقييم السياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بواجب الدولة في حماية حقوق الإنسان في سياق العمليات التجارية، واستكشاف الوسائل والفوائد اللازمة لتطوير العناية الواجبة بحقوق الإنسان، والتعريف بمختلف أدوات الإبلاغ وآليات الأمم المتحدة.

وخلال الدورة التي استغرقت خمسة أيام، أجرت الهيئة أيضا مناقشة معمقة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن الولايات المحددة التي أسندتها إليها منظمة التعاون الإسلامي –

مجلس وزراء الخارجية مثل الإسلاموفوبيا؛ وحقوق المرأة والطفل؛ والحق في التنمية؛ والآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي، فضلا عن حالة حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتلقت الهيئة أيضا إحاطات من الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن هذه المواضيع.

وخلال أعمال **الفريق العامل المعني بفلسطين** أعربت الهيئة عن إدانتها للانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأجرت الهيئة حوارا تفاعليا مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية الذي حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على توسيع جهودها في إطار الأمم المتحدة للضغط من أجل محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الإنسان بناء على تدابير القانون الدولي. كما تواصلت الهيئة مع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين في دولة فلسطين الذي أطلعها على الوضع المستمر للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والانتهاكات الإنسانية المتعددة الأبعاد التي ترتكبها إسرائيل ضد الأسرى وعائلاتهم وحتى الأسرى المفرج عنهم الذين لا يزالون محرومين من الحصول على الخدمات الأساسية التي تعتبر حيوية لمعيشتهم، مثل التصاريح الإدارية والحصول على الخدمات المالية الأساسية. وأكدت المناقشات التي تلت ذلك من جديد دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعقدت العزم على مواصلة زيادة الوعي بشأن تزايد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. وإلى جانب تسليط الضوء على القضية الأساسية المتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضرورة ممارسة الفلسطينيين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وافقت الهيئة على مواصلة التعبير عن رأيها بانتظام من خلال إصدار البيانات الصحفية بشأن جميع المستجدات في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشمل هذه الانتهاكات جرائم حرب في غزة، وانتهاكات ضد المسجد الأقصى، والتمييز ضد الفلسطينيين في جميع جوانب الحياة، ولا سيما القيود المشددة على حرية الدين وحرية التنقل، والانتهاكات اليومية ضد المدنيين الفلسطينيين في نقاط التفتيش، وهدم المنازل، وما إلى ذلك. ولاحظت الهيئة أن أحد الانتهاكات الرئيسية التي ما فتئت تتزايد هو الاحتجاز الإداري غير القانوني، فضلا عن الانتهاكات الأخرى ذات الصلة بحقوق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ورحبت الهيئة أيضا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا قرار الأمم المتحدة بشأن الحل الثالث المتعلق بـ "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير" الذي شدد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحقيق تسوية سلمية دائمة على أساس مرجعيات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للتوصل إلى حل دائم قائم على حل الدولتين. وجددت الهيئة التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على موقف موحد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أثناء التصويت على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. كما يصدر بيان صحفي مفصل عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل منفصل.

وتلقت الهيئة إحاطات مفصلة من منسق "الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي" وممثل المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير، بشأن الجهود والمبادرات الرامية إلى تسليط الضوء على وضع

حقوق الإنسان في جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للمسلمين الكشميريين في إعمال حقهم في تقرير المصير وفقا لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وخلال المناقشة، أعربت الهيئة عن تقديرها لأهمية إصدار بيانات الإدانة بانتظام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للتعبير عن التضامن مع المسلمين الكشميريين، وجددت التأكيد على أن الدول الأعضاء قد تنظر في استخدام وسائل بديلة، بما في ذلك إثارة القضايا في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، وفرض العقوبات المحددة الأهداف، وإشراك المحكمة الجنائية الدولية لدفع الهند إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأعربت الهيئة عن رفضها "أمر إعادة تنظيم جامو وكشمير لعام ٢٠٢٠"، و"قواعد إصدار شهادة الإقامة في جامو وكشمير لسنة ٢٠٢٠"، و"مشروع قانون لغة جامو وكشمير ٢٠٢٠" وغيرها من التعديلات المبلغ عنها في قوانين ملكية الأراضي ("إعادة تنظيم جامو وكشمير (تكييف القوانين المركزية) الأمر الثالث ، ٢٠٢٠")، وإصدار شهادات الإقامة لآلاف الأجانب غير الكشميريين، بهدف تغيير التركيبة السكانية في جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي غير المشروع، الذي يتعارض تماما مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والتزامات الهند الرسمية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، وبطلان الإجراءات الصادرة في ٥ أغسطس ٢٠١٩ وأنها غير ذات أي أثر قانوني. وحثت الهيئة أيضا المجتمع الدولي على الضغط على الحكومة الهندية من أجل: (أ) الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين ومنحهم إمكانية الحصول على محاكمة حرة وعادلة؛ و (ب) إلغاء جميع القوانين القمعية التي تمنح قوات الاحتلال الإفلات من العقاب وإعادة جميع الحريات الأساسية للكشميريين؛ و(ج) إتاحة الوصول إلى بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والتعاون على إنشاء لجنة تحقيق تحت رعاية الأمم المتحدة، و (د) تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تسمح للكشميريين بممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير.

وخلال المناقشة التي أجرتها الهيئة في إطار **الفريق العامل المعني بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة**، تناولت الهيئة بالنقاش الاتجاهات الحديثة لحالات الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم. وأبلغت الهيئة بأن ذروة الإسلاموفوبيا لا تزال مرتفعة رغم جهود الدعوة والتدابير التي اتخذتها مختلف الحكومات، لمكافحة هذه الظاهرة. وقد أعربت الهيئة عن قلقها إزاء التنميط السلبي المبيّت لوسائل الإعلام ضد دولة قطر خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم، والذي يعكس اتجاهات الإسلاموفوبيا لدى الغرب لتشويه سمعة المسلمين. واقترحت الهيئة ما يلي: (أ) مكافحة الإسلاموفوبيا على أساس نهج كلي، بما في ذلك التواصل مع وسائل الإعلام وناشطي حقوق الإنسان لنشر صورة حقيقية وإيجابية عن الإسلام لمواجهة الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم؛ (ب) تفعيل مرصد منظمة التعاون الإسلامي للتنسيق مع المراصد الأخرى ذات التفكير المماثل لجعل تقاريره أكثر وضوحا، وتقديمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الإسلاموفوبيا؛ (ج) تكثيف الجهود لإنتاج خطاب إسلامي في ثوب حضاري لمعالجة حالات سوء الفهم والتصورات المضللة عن الإسلام؛ (د) التعاون مع مراكز الرصد الأخرى، الدينية منها وغير الدينية، بما في ذلك المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، كما ينبغي تنظيم حملات لتشريع قوانين تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا؛ (هـ) توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لمرصد الإسلاموفوبيا التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ المهام الموكلة إليه. كما ناقشت الهيئة اقتراح تنظيم فعالية دولية في جنيف ونيويورك وجدة للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإسلاموفوبيا في ١٥ مارس تمشيا مع قرار الأمم المتحدة.

وواصلت الهيئة التركيز على أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية لمسلمي الروهينجيا خلال جلسات دوراتها العادية، بما في ذلك فرق العمل التابعة لها المعنية بأوضاع حقوق الإنسان للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وقدم صندوق التضامن الاسلامي للتنمية إحاطة إلى الهيئة بشأن الصندوق الاسلامي العالمي للاجئين المنشأ حديثا، كما أعربت عن استعدادها للتعاون مع هذا الحل المالي الإسلامي المبتكر لتوفير موارد لرأس المال المستدام لدعم اللاجئين والنازحين، مع التركيز بشكل خاص على توفير التعليم للاجئين. كما تفاعلت الهيئة مع السفيرة نولين هيزر، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ميانمار، التي أعربت عن تقديرها لدعم منظمة التعاون الإسلامي لولايتها، وأعربت عن استعدادها للمشاركة مع الهيئة لرفع مستوى الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لمأساة حقوق الإنسان لأقلية الروهينجيا المسلمة التي طال أمدها. وأكدت الهيئة من جديد التزامها بمواصلة إثارة هذه القضية في جميع المحافل الدولية، ودعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة المساعدات الإنسانية للاجئين الروهينجيا، وتكثيف جهودها الدبلوماسية مع البلدان المعنية لإيجاد حلول دائمة، وفي جوهرها، تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية للاجئين الروهينجيا إلى وطنهم في ولاية أراكان في ميانمار. وسلطت الهيئة الضوء على أهمية توسيع هذه الجهود الدبلوماسية من خلال التعامل مع الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل الصين واليابان وغيرها من الدول غير الأعضاء والكيانات في المنطقة، بهدف تسهيل الاتصالات بين منظمة التعاون الإسلامي وميانمار للتخفيف من معاناة مسلمي الروهينجيا.

كما استعرضت الهيئة تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث لا تزال الأقلية المسلمة هناك تواجه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الديناميات السياسية والأمنية في الجمهورية شهدت تقدما إيجابيا طفيفا، رغم أن حياة المواطنين العاديين لم تتحسن بشكل ملموس، وأن العنف لم يتوقف تماما، مع اشتداد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في كثير من الأحيان. وأحاطت الهيئة علما بالتقارير المتعلقة بالأزمة الإنسانية، وحثت البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وغيرهما من الوكالات المتعددة الأطراف على إنشاء ممر إنساني وتوفير الإغاثة المنقذة لحياة السكان. وقررت الهيئة أيضا العمل عن كثب مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للتحضير لزيارة ثانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في مستهل شهر يناير ٢٠٢٣ وإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان.

وأثناء مناقشة وضع مسلمي الأويغور في شينجيانغ بالصين، أكدت الهيئة مجددا أن الجالية المسلمة في شينجيانغ لها الحق في حماية هويتها الدينية والثقافية والحفاظ عليها دون أي مساس بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والوئام، وأن حرية الدين حق أساسي، لا ينبغي تفسير ممارسته على أنه منبع للتطرف. والهيئة إذ تحيط علما بالنتائج والتقييمات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الوضع في منطقة شينجيانغ الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي، الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، تحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة مراقبة الموقف والانخراط مع جمهورية الصين الشعبية على كافة المستويات، من أجل الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

كما أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء تزايد حوادث العنف المنهجي في الهند وسريلانكا، ولا سيما التحويل القسري إلى الديانة الهندوسية، وهجمات الغوغاء، والإعدام خارج نطاق القانون في الأماكن العامة، والخطاب السياسي اللاإنساني ضد المسلمين في أنحاء

مختلفة من الهند بهدف طمس هويتهم الدينية. ودعت السلطات الهندية إلى تقديم المحرضين ومرتكبي العنف ضد المسلمين إلى العدالة، وضمان سلامة وأمن جميع مواطنيها المسلمين وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد. وحثت الهيئة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إثارة هذه القضايا المعادية للإسلام بشكل ثنائي وفي جميع المحافل الدولية لوضع حد لسلسلة العنف التي يواجهها المسلمون الأبرياء.

وتناولت الهيئة بالنقاش وضع الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية في اليونان وأعربت عن قلقها إزاء الانتهاكات التي تطال حرياتهم الدينية، فضلا عن إنكار هويتهم الإثنية. وأعربت الهيئة عن أسفها لرفض الحكومة اليونانية الاعتراف بوضع المفتين المنتخبين من الأقلية التركية المسلمة، وعدم السماح للمسلمين بإنشاء مقابرهم الخاصة بهم خارج منطقة تراقيا الغربية وتقييد عدد مدارس الأقليات مما يحرمهم من الحق في التعليم. وأعربت الهيئة أيضا عن بالغ قلقها إزاء عدم تنفيذ اليونان لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الحق في حرية التجمع للمنظمات غير الحكومية للأقلية المسلمة التركية.

ولاحظت الهيئة أن شعب القبارصة الأتراك لا يستطيع ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن حقوقه المدنية والسياسية بسبب العزلة الجائرة المفروضة عليه. وتدعو الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز التضامن الفعال مع القبارصة الأتراك المسلمين، واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم وفقا لقرار منظمة التعاون الإسلامي (رقم ٤٨/١٩-س).

وأدرجت الهيئة مناقشة وضع حقوق الإنسان في اليمن في نطاق ولاية مجلس وزراء الخارجية الواردة في القرار ٤٨/١٤ – س بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية كبند في جدول الأعمال. وأعربت الهيئة عن قلقها إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونددت بممارسات ميليشيا الحوثي الانقلابية في حق الشعب اليمني، ولاسيما الانتهاكات التي أوردتها التقارير الأممية بشأن اغتصاب وتعذيب عدد من النساء اليمنيات من قبل قيادات حوثية. وضمت الهيئة صوتها إلى نداءات الأمم المتحدة لميليشيا الحوثي للتوقف عن التعنت في قضية خزان صافر، والتي تعد كارثة بيئية في البحر الأحمر وتزيد من معاناة الشعب اليمني. كما أشادت بالجهود الإنسانية التي تقدمها الدول الأعضاء للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وفي هذا الصدد، تشيد الهيئة بالجهود الانسانية التي يقدمها مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية في اليمن والتي بلغت ٧٦٢ مشروعا بتكلفة تتجاوز ال ٤ مليار دولار حتى الان، كما حثت الهيئة على إنشاء ممر إنساني يمكن البنك الإسلامي للتنمية من تقديم الدعم الحاسم عبره للسكان المدنيين المحتاجين.

وأجرت الهيئة، خلال مداولاتها في **الفريق العامل المعني بالحق في التنمية**، حوارا تفاعليا مع (أ) السفير سعد أحمد الفرارجي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية؛ (ب) والدكتور ليفينغستون سيوانيانا، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتعزيز النظام الدولي الديمقراطي والمنصف؛ (ج) والسفير خليل هاشمي، منسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في جنيف؛ (د) والسفيرة نسيمة بغلي، المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف. وأبرزت المناقشة العقبات والخلافات الرئيسية التي تحول دون اعتماد اتفاقية قانونية ملزمة بشأن الحق في التنمية، واستطلعت سبل ووسائل معالجتها، وأنه على الرغم من انقضاء زمن طويل، منذ

اعتماد الإعلان المتعلق بتنفيذ الحق في التنمية، فإن التقدم بطيء ومؤلم لأن الدول أولت أقل قدر من الاهتمام لتنفيذه. ووافقت الهيئة على مواصلة تقديم المشورة والتوجيه للدول الأعضاء لتعميم الحق في التنمية في سياساتها وأطرها القانونية، وبناء القدرات لاستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ الحق في التنمية. وأعربت الهيئة عن استعدادها للمشاركة في الفعالية المزمع عقدها في مارس ٢٠٢٣ وحشد كل جهودها للدفع من أجل إنجاحها بما في ذلك دعم الخطوات والسياسات العملية التي ستعتمدها الدول الأعضاء. ونُصح البنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف بتعميم مفهوم الحق في التنمية في سياساتها ومقترحاتها التمويلية، وكذلك تقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الإنمائية والوفاء بها.

كما ناقشت الهيئة التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الحق في التنمية مثل تسييس الحق في التنمية ، وكذلك الإجراءات القسرية أحادية الجانب، مثل العقوبات الاقتصادية التي تؤثر سلبًا على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان من قبل مواطني الدول المستهدفة. علاوة على ذلك، كما ذكر المقرر الأممي الخاص المعني بالتأثير السلبي للإجراءات القسرية أحادية الجانب أن "أقصى قدر من الضغط والسياسات والحملات، وكذلك التهديدات الموجهة إلى دول ثالثة وشركات وأفراد تنتهك مبادئ التعاون بين الدول، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ".

واستفادت الهيئة خلال مداولاتها في **الفريق العامل المعني بحقوق المرأة والطفل** من حضور الدكتورة أفنان الشعيبي المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة، ورحبت بها مجددة التأكيد على دعم الهيئة الكامل للمنظمة الوليدة في توفير الخبرة الفنية لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تحقيق أهداف تمكين المرأة في البلدان الإسلامية. كما جددت العرض بالقيام بأنشطة مشتركة وتقديم المشورة في مجال حقوق الإنسان والخبرة في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء المهتمة، ولمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسساتها المتخصصة، بما في ذلك منظمة تنمية المرأة. وأحاطت الهيئة علما بالمقترحات التي قدمتها المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة، بما في ذلك عقد حلقة دراسية مشتركة بشأن: (أ) مناقشة الأثر السلبي للجرائم السيبرانية على عملية تمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ (ب) المنظور الإسلامي لحق الفتيات في التعليم، مع التركيز على الفتيات في الأرياف؛ (ج) حملة للتركيز على الاحتياجات الأساسية للنساء في الملاجئ بسبب أزمة المناخ (باكستان كدراسة حالة). واقتُرح عقد فعالية على هامش لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في نيويورك من ٦ إلى ١٧ مارس ٢٠٢٣. وبينما أعربت الهيئة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في معالجة حقوق المرأة والطفل وتعزيز مؤسسة الأسرة والزواج، فإنها تدعو جميع الحكومات إلى ما يلي: (أ) اعتماد خطط عمل وطنية وقوانين وسياسات شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين وتستند إلى الحقوق وتحترم حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتحميها وتفي بها في الدول الأعضاء. وقد تشمل هذه التدابير تخصيص حصص وحوافز أخرى لتعزيز تمثيل المرأة في العملية السياسية، وفي جميع المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية، والمنظمات الاجتماعية؛ (ب) تخصيص ما لا يقل عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم مع التمييز الإيجابي من أجل توفير التدريب المهني الموجه نحو المهارات للنساء والفتيات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا، لتمكين النساء والفتيات من المشاركة بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة؛ (ج) إشراك الزعماء الدينيين والعلماء في الدعوة العامة وبناء توافق الآراء لتحدي المحرمات الاجتماعية، وتغيير طريقة التفكير، وتعبئة الدعم للقضايا المتصلة بالمرأة.

وأجرت الهيئة أيضا حوارا تفاعليا بشأن الأسرة والميل الجنسي والهوية الجنسانية مع السفير خليل هاشمي، منسق مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في جنيف؛ والسفيرة نسيمة بغلي، المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف، والسيدة شارون سلاتر، رئيسة منظمة حماية الأسرة العالمية. وأحاطت الهيئة علما بالتوصيات الشاملة التي انبثقت عن المناقشة والتي شملت (أ) بذل الجهود للحفاظ على توافق آراء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بشأن القرارات المتعلقة بمناهضة هذا المفهوم؛ (ب) إجراء دراسة متابعة بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية تركز على الجوانب القانونية للتصدي له؛ (ج) إقامة تحالفات بين مجموعات متماثلة الفكر لبث رسائل مؤيدة للأسرة.

وفي إطار عملها، ناقشت الهيئة واعتمدت دراسات مواضيعية حول "حماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من منظور إسلامي"؛ و ب) "الحق في التنمية من منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، تحديد التحديات واقتراح طريقة للمضي قدما" أعدها السيد كامادي بيونابي.

وناقشت الهيئة أيضا مشروع "*طريقة التعامل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني*" وقررت مواصلة نقاشه قبل أن يتم تقديمه في صيغته النهائية وإقراره خلال الدورة المقبلة. كما قررت الهيئة طلب ولاية من طرف مجلس وزراء الخارجية قصد إعداد مخطط استراتيجي وتحديد أهداف قابلة للقياس لتطوير عمل الهيئة.

وفي كلمته الختامية، شكر رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، الدكتور حاجي علي أسيكجول، الأمينَ العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفريقه على تعاونهم الجدير بالثناء ودعمهم اللوجستي، وأكد له أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمانة العامة بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان التي تهم الأمة. وشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها النشطة في فعاليات الهيئة. كما تم تقديم شكر خاص إلى البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، على دعمها القوي المستمر للهيئة ولأمانتها من أجل حسن سير وأداء الواجبات والمهام المنوطة بهما.

****